مجتمع

العاصفة «غيمي» تخلّف 13 قتيلاً في الصين

لقي 12 شخصاً حتفهم، وأُنقِذ ستة آخرون، أمس الأحد، بعد أن طمر انهيار طيني منزلاً في قرية قريبة من مدينة هينغيانغ في مقاطعة هونان جنوب شرقي الصين، حيث هطلت أمطار غزيرة ناجمة عن العاصفة الاستوائية «غيمي». ولقي عامل توصيل على دراجة بخارية مصرعه، السبت الماضي، بعد أن سقطت عليه شجرة في شنغهاي. وتراجع الإعصار «غيمي» إلى عاصفة مدارية بعد وصوله إلى اليابسة يوم الخميس الماضي. وقبل وصوله إلى الصين، تسبب الإعصار في مقتل 34 شخصاً على الأقل في الفيليبين، واجتاح تايوان، موقعاً عشرة قتلى. (أسوشييتد برس)

حريق «بارك» يهجّر آلافاً من سكان كاليفورنيا

أعلنت السلطات الأميركية أنّ حريق «بارك فاير» المستعر منذ أيام في شمال ولاية كاليفورنيا أصبح أحد أكبر الحرائق المسجّلة في تاريخ الولاية. والتهم الحريق ما يقرب من 142 ألف هكتار، وأجبر أكثر من 4000 شخص على إخلاء منازلهم. وقالت السلطات إن «الظروف القاسية للحريق لا تزال تمثّل تحدّياً لعناصر الإطفاء»، على الرغم من جهود نحو 2500 شخص، وأكثر من عشر مروحيات وعدد من الطائرات. وأعلن حاكم ولاية كاليفورنيا، غافين نيوسوم، مساء الجمعة الماضي، حالة الطوارئ في مقاطعتين مهددتين بالحرائق. (فرانس برس)

صدمت حالة الأسير المحرر معزز عبيات عائلته (عصام الريماوي/الأناضول)

الأسرى يحاولون الانتحار

كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، عن سبع محاولات انتحار لأسرى في سجن عوفر العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية بسبب «وحشية السجانين وظروف الاعتقال القاسية». وقالت الهيئة الحكومية في بيان، إن محاولات انتحار الأسرى سببها سوء ظروف الاعتقال، ووحشية السجانين، واستهدافهم بسلاح التجويع، وبالإهمال الطبي، حتى «أصبح الأسرى يفضلون الاستشهاد على هذه الحياة البائسة». ونقلت الهيئة عن أحد محاميها الذي زار السجن حديثاً قوله، إن «إدارة سجن عوفر مستمرة بحملتها الشرسة ضد الأسرى (منذ طوفان الأقصى)، بل أصبحت تبتكر طرقاً ووسائل لتضييق الخناق على الأسرى وقتلهم ببطء». وأشار المحامي إلى أن «الأسرى يتعرضون للضرب أثناء الاعتقال، وفي السجون، خاصة إذا تأخروا عن العد، أو لم يستيقظوا عند الساعة الرابعة فجراً كل يوم، إذ يُضرَب الأسير ويُنكَّل به. الأسير عمرو أبو خليل، وهو مصاب بالسرطان، كشف أن إحدى جلسات علاجه الكيميائي قد أُلغِي موعدها، وتعرض للضرب، وأعيد إلى السجن». وتظهر الصور ومقاطع الفيديو المصورة للمفرج عنهم من الأسرى، خصوصاً من معتقلي قطاع غزّة بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، تعرضهم للتعذيب والتنكيل والتجويع، وفقد الكثير منهم أكثر من نصف وزنه، وبعضهم يعاني صدمات نفسية عميقة نتيجة الاعتقال، حتى إن بعضهم لم يستطع التعرف على أفراد أسرته.

(الأناضول، العربي الجديد)

ليبيا: إقبال على الاصطياف رغم التلوث

طرابلس ـ **أسامة علي**

تشهد شواطئ البحر في العديد من المدن والمناطق الليبية إقبالاً واسعاً من المصطافين رغم التحذيرات التي أطلقتها السلطات المحلية بشأن ارتفاع منسوب التلوث البحري خلال السنوات الأخيرة. ونشرت وزارة الحكم المحلي لوحات على عدد من شواطئ العاصمة طرابلس وعدد من المدن الليبية الأخرى، كتبت عليها عبارات تحذر من السباحة في تلك الأجزاء من الشاطئ كونها غير صالحة للسباحة. وانتشرت تلك اللوحات الإرشادية التحذيرية، بعد أن أعلنت الوزارة أن فرقها قامت منذ مطلع مايو/ أيار الماضي بأخذ عينات من شواطئ مختلف المناطق على طول الساحل الليبي لتحليلها، والتعرف إلى نسب التلوث فيها، ومدى صلاحيتها لسباحة المواطنين.

وعلى الرغم من إعلان وزارة الحكم المحلي أن مكاتب الإصحاح البيئي ستنشر خريطة بالمناطق الآمنة للاصطياف في جميع الشواطئ الليبية، إلا أن تلك الخريطة لم تظهر حتى الآن، وتداولت وسائل الإعلام المحلية أسماء قرابة 20 مصيفاً من إجمالي 168 مصيفاً وقرية سياحية تم تصنيفها غير صالحة للسباحة بناءً على نتائج تحاليل المياه. وعرفت مواسم الاصطياف في السنوات السابقة إقبالاً كبيراً بسبب ما تعانيه البلاد من أزمات تتعلق بانقطاع الكهرباء لساعات طويلة في اليوم بالتزامن ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف، ورغم استقرار التيار الكهربائي في أغلب مناطق البلاد، إلا أن ذلك لم يحد من الإقبال على المصايف رغم ما تشهده الشواطئ من ارتفاع ملحوظ في نسب التلوث.

وخلال العام الماضي، كثفت السلطات الليبية جهودها من أجل التوعية بمخاطر السباحة في الأماكن التي تعرف تلوثاً، ونشرت تفصيلاً لعدد من الأماكن التي حذرت من السباحة فيها على طول شاطئ العاصمة طرابلس، كما حذرت سلطات العديد من البلديات خلال السنوات الماضية من مخاطر السباحة في العديد من المواقع التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في نسب تلوث مياه البحر.

ويرى الناشط في مجال حماية البيئة عوض التومي أن مخالفة المواطنين للإرشادات الحكومية مؤشر واضح إلى مشكلة عدم امتلاك وزارة الحكم المحلي السلطة لردع المصطافين عن ارتياد الشواطئ الملوثة، إضافة إلى انعدام وعي المواطنين بمخاطر التلوث. ويوضح التومي لـ«العربي الجديد»، أن «الاهتمام ينصب على العاصمة طرابلس. لكن ماذا عن المدن الأخرى؟ لا تتحدث السلطات في شرقي البلاد عن حالة الشواطئ، خاصة في المدن الكبرى مثل بنغازي وطبرق وسرت. الخطر جدي، وكان من الضروري أن تهتم الحكومتان بشؤون الشواطئ، خصوصاً تلك التي شهدت العاصفة دانيال، والتي جرفت أطناناً من المخلفات الخطرة إلى البحر، إضافة إلى المئات من جثامين الضحايا، والتي صنّف أصحابها في عداد المفقودين».

يتابع: «هناك أزمة صحية وبيئية تسبب فيها تحلل جثث آلاف المهاجرين غير الشرعيين الذين غرقوا على طول شواطئ البلاد خلال السنوات الماضية، وفيضانات العاصفة دانيال ضاعفت التلوث بكل تأكيد، ومخلفاتها تشكل خطراً لا تنتبه إليه السلطات التي ينبغي عليها إيجاد حلول لتقليص حجم التلوث وتجنب مخاطره». بدورها، تتساءل زينب نصير، من طرابلس، عن أسباب عدم اهتمام السلطات بالقرى السياحية والمصايف الحكومية كأحد الحلول الآمنة، وتؤكد لـ«العربي الجديد» أن «احتكار المستثمرين لقطاع السياحة البحرية، ورفع الأسعار يجبر المواطن على ارتياد الشواطئ المفتوحة من دون أن يلتفت إلى صلاحيتها للسباحة من عدمه». وتقلل نصير من مصداقية ما نشرته وزارة الحكم المحلي حول عدم صلاحية قرابة عشرين مصيفاً من أصل 168 للسباحة، وتقول: «من الذي يصدق أن هذا هو عدد المصايف الخاصة والعامة في ليبيا؟ يبدو أن الوزارة تتحدث عن طرابلس دون غيرها من المناطق والمدن الليبية. المواطن ليس بحاجة إلى توعيته بارتفاع نسب التلوث على الشواطئ، فكل الناس يدركون ذلك، لكن إلى أين نذهب؟ السلطات تكتفي بالتحذيرات من دون أن تقدم أية حلول؟».

مخاطر صحية

أكدت بلدية العاصمة الليبية طرابلس في تقارير سابقة، أنّ البكتيريا ارتفعت في مياه البحر بنسبة 500%، ما يجعل السباحة فيها خطيراً على صحة المصطافين. وكشف مختصون في مجال البيئة، عن وجود أكثر من 40 مخرجاً للصرف الصحي تصب كميات كبيرة من المياه الملوثة يومياً في البحر من دون معالجة.

تحقيق

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المجازر في مدارس الإيواء بأنحاء قطاع غزة، وفي كل مجزرة جديدة يقع عشرات الشهداء والجرحى، فضلاً عن تدمير المدرسة، واضطرار من فيها إلى النزوح

مجزرة مدرسة خديجة

خروج أخير ومستشفى ميداني مدمر

غزة ـ **امجد ياغي**

عند الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح السبت الماضي، كان أفراد عدد من العائلات المستقرة داخل مدرسة السيدة خديجة الخاصة في مدينة دير البلح يغادرون الفصول إلى الساحة، هرباً من اشتداد الحرارة في ذلك الوقت الذي تجعل الشمس فيه الفصول أقرب إلى الأفران، أملاً في الحصول على بعض الهواء البارد تحت مظلات المدرسة، لكنه كان الخروج الأخير، إذ ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرة بحقهم. بعد المجزرة، تقرر إخلاء المنطقة بالكامل، فبعد القصف الإسرائيلي الأول أعاد الاحتلال قصف المدرسة مرة أخرى، ودمرها بالكامل، وألحق أضراراً بالمدرسة المجاورة، وهي مدرسة أحمد الكرد الخاصة، التي كانت تؤوي نازحين آخرين، كذلك دمر المستشفى الميداني المقام داخل مدرسة خديجة.

وحتى مساء السبت الماضي، وصل عدد شهداء المجزرة إلى 36 شهيداً، من بينهم 16 طفلاً وتسع سيدات، فضلاً عن أكثر من 110 جرحى، أكثر من عشرة منهم حالاتهم خطرة، وبعضهم يقبع في العناية المركزة بمستشفى شهداء الأقصى. وكانت مدرسة السيدة خديجة الخاصة من ضمن المدارس التي تؤوي النازحين بعد امتلاء المدارس التابعة لوكالة أونروا، والمدارس الحكومية، إذ فتح عدد من المدارس الخاصة أبوابه للنازحين بسبب عدم توافر أماكن، وقدّر الدفاع المدني وجود ما يقارب أربعة آلاف نازح داخل المدرسة، وجميعهم من سكان المنطقة الشمالية. وتعاني المنطقة التي تقع فيها المدرسة مشكلات في البنية التحتية، إذ أصبحت مياه الصرف الصحي تعيق الحركة، وتحولت الشوارع القريبة إلى مستنقعات نتيجة تدمير شبكات الصرف الصحي، وفي المقابل لا يملك الناس بديلاً. كان محمد أبو عون في أحد فصول الطابق الثاني، ويستعد للخروج إلى ساحة المدرسة قبل التوجه إلى سوق مخيم دير البلح لشراء الطعام، بعد أن تسلم الحوالة المالية التي أرسلها شقيقه المهاجر في إحدى الدول الأوروبية، لكنه تعرّض لإصابة متوسطة نتيجة القوة التدميرية للصاروخ الذي تسبب في تطاير الزجاج وتحطيم أبواب الفصول.

كان أبو عون واحداً من عشرة أفراد من عائلته النازحة إلى المدرسة، وقد استشهد ثلاثة منهم في المجزرة، وهم من بين مئات العائلات التي تكرر نزوحها، وهم أصلاً من مدينة غزة. ويؤكد أن «معظم الموجودين في المدرسة من الأطفال والنساء الذين يشكلون 80% من النازحين، وكانوا في المدرسة بعد أن تقطعت بهم سبل إيجاد خيام أو أماكن نزوح». يقول أبو عون لـ«العربي الجديد»: «المنطقة شبه مدمرة، وكانت تضم عدداً كبيراً من النازحين، فالمساحات المتوافرة التي يمكن للنازحين البقاء فيها محدودة، وفي قلب المدرسة أقيم مستشفى ميداني من أجل خدمة النازحين، وأعداد كبيرة منهم قرروا البقاء في المدرسة كي يكونوا قريبين من مركز لتلقي العلاج. ومن بينهم عائلتي التي فضلت البقاء بسبب حاجة والدتي المسنّة للرعاية الطبية».

يضيف: «خلفت المجزرة الكثير من الجثامين المقطعة، وتطايرت أشلاء الشهداء، وشاهدت بعضها عندما سقطت بعد الإصابة. القوة التفجيرية لم يسبق لي مشاهدتها في حياتي، وكل من كان يطل على ساحة المدرسة إما شهيد أو مصاب، وتوقيت القصف هو وقت خروج غالبية النازحين من الفصول للحصول على بعض الهواء، أو الذهاب إلى الأسواق لتأمين الطعام». كانت المدرسة تعاني قلة وصول المساعدات الغذائية، وتتلقى بعض المساعدات عبر برنامج الأغذية العالمي ووكالة أونروا، لكونها تقع في المنطقة الشمالية الغربية من مدينة غزة، وكانت المجزرة مفاجئة للنازحين. واعتبر المكتب الإعلامي الحكومي أن الأسلحة المستخدمة في المجزرة من بين الأصناف المحرمة دولياً، واستدلت على ذلك بالقوة التفجيرية الكبيرة، والتي وثقتها عدسات الكاميرات. وتكررت في مجزرة مدرسة خديجة مشاهد مأساوية مشابهة لما جرى في مجازر سابقة حصلت في مدارس الإيواء، وكان من بين المشاهد المأساوية رجل يتجول باحثاً عن رأس نجله الصغير، وأم تبحث عن باقي أعضاء ابنها المراهق الشهيد وهي في حال من الصدمة، ولا تريد الرد عندما يسألونها عما تبحث، ولا تترك الشبان يبحثون معها.

لم يعثر محمد أبو شمالة (40 سنة) على بعض أعضاء شقيقه الشهيد حسام أبو شمالة، وكانت تسيطر عليه الصدمة ضمن كثيرين فقدوا أفراداً من عائلاتهم، وهو الذي فقد عدداً من أبناء عمومته في مجزرة مخيم النصيرات التي وقعت الشهر الماضي، وأفراداً من عائلته في مجزرة أخرى في مدينة رفح، ونحو 20 فرداً من العائلة خلال العملية العسكرية على مدينة خانيونس في مارس/ آذار الماضي.

يقول أبو شمالة لـ«العربي الجديد»: «خسرت كل شيء تقريباً، شقيقي، وثلاثة من أعمامي، وجدي، وعدداً من أبناء عمي، وكثيراً من أصدقائي، ومنزلي قبل كل ذلك. كنت أريد جمع أطراف جسد شقيقي الشهيد حتى أدفنه في مقبرة، أو حتى في الشارع، فقد كان يساعد كثيرين، واثّق الكثير من الأرواح في مرات القصف الإسرائيلي السابقة».

وأنشأت وزارة الصحة في قطاع غزة المستشفى الميداني الصغير في المدرسة لتغطية حاجة النازحين في المنطقة إلى العلاج، وكان يركز على علاج الأمراض الموسمية وحالات العدوى، ويتولى مهمات غيار ضمادات جروح المصابين، وعلاج الأمراض الجلدية، ومتابعة الحمل، إذ كان يضم عيادة لأمراض النساء وأخرى للأطفال، وكان يشهد توافد كثير من الجرحى والمرضى للحصول على العلاج، خصوصاً من بين المقيمين في المنطقة التي تضم عدداً من مدارس الإيواء. يقول المرض محمد الديراوي إن ثلاثة من المرضى الذين كان يعالجهم في المستشفى الميداني راحوا شهداء في المجزرة، وإنه شاهد اثنين من الجرحى الذين عالجهم سابقاً بين الشهداء أيضاً، وجميعهم كانوا يتخذون مع عائلاتهم المدرسة مأوى لهم، وكان منهم مصابون بحروق ظهرت عليهم أعراض الالتهابات الشديدة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، وقلة الحصول على الأدوية أو المضادات الحيوية والمراهم.

يضيف الديراوي لـ«العربي الجديد»: «أنشأت وزارة الصحة المستشفى الميداني في المدرسة بسبب ضيق المساحات المتوافرة، وقبلها كان سكان المنطقة يضطرون إلى قطع مسافات بعيدة في ظل غياب المواصلات وحتى العربات التي تجرها الحيوانات في كثير من الأحيان، للوصول إلى مستشفى شهداء الأقصى القريب من شارع صلاح الدين الشرقي، كذلك فإن المنطقة بعيدة عن العيادات الصحية، وقد فتحت أبوابها للعمل رغم عدم توافر الكثير من المستلزمات الضرورية، وكان المستشفى الميداني يجري العمليات الجراحية الصغيرة والمتوسطة، ويتولى شؤون الرعاية الأولية، والكشف الطبي والغيارات والفحوص العامة».

يتابع: «كثير من الناس قرروا البقاء في المدرسة لوجود المستشفى، والعديد من المسنين والمصابين انتقلوا إلى خيام قريبة منها حتى يتمكنوا من متابعة العلاج، وتلقي خدمات الطوارئ، خصوصاً جرحى العدوان، لكن جيش الاحتلال دمر المستشفى بما فيه من معدات طبية وأسرة وأدوية، ودمر المنطقة ليجبر الناس على مغادرتها».

نزحت العائلات من مدرسة خديجة ومدرسة أحمد الكرد نحو مناطق الخيام في وسط غرب مدينة دير البلح، وعدد منهم توجه إلى إحدى رياض الأطفال في وسط مدينة دير البلح، وقضى المئات منهم ليلته الأولى في العراء، في ظل عدم وجود أماكن إيواء، وافترشت أعداد منهم شاطئ البحر للمبيت فوق فُرُش مهترئة أخرجوها من تحت ركام القصف. قضى صقر الحسنات (35 سنة) الليل مع 40 فرداً داخل بسطات سوق الخضار في مخيم دير البلح، بعد أن نزحوا من شارع البحر. وفي الصباح التالي، انتقلوا للبقاء بالقرب من بوابات إحدى مدارس «أونروا» في قلب المخيم. يقول الحسنات لـ«العربي الجديد»: «لا يوجد مكان يمكن أن نذهب إليه، وجميع أراضي مدينة دير البلح وشوارعها ممتلئة، ولا نملك خياماً، والفُرُش التي كنا محظوظين بكونها معنا مهترئة، ونتوقع أن نبيت أياماً في العراء، ونشعر أننا نتعرض لأكبر سلسلة خذلان في التاريخ، فلا أحد يدعمنا».

نصف شهداء مجزرة مدرسة خديجة من الأطفال (محمد الحجار)

36
عدد شهداء مجزرة المدرسة، من بينهم 16 طفلاً و9 سيدات، فضلاً عن أكثر من 110 جرحى.

ضحايا زلزال المغرب تحت رحمة الحرّ

يعيش المتضررون من الزلزال الذي هزّ المغرب في 8 سبتمبر/ أيلول 2023، في مخيماتهم المؤقتة أوقاتاً صعبة جراء ارتفاع درجات الحرارة

الرباط ـ **عادل نجدي**

تتواصل معاناة آلاف المغاربة المتضررين من «زلزال الحوز»، الذين يقضون صيفهم الأول في الخيام بعيداً عن منازلهم التي دمرها الزلزال في سبتمبر/ أيلول 2023، إذ لا مجال للمقارنة بين الخيام والبيوت، لكنها الخيار الوحيد المتاح. وتقدر الحكومة المغربية أن 2,8 مليون مواطن تضرروا من الزلزال الذي دمّر أكثر من 59 ألف منزل، من بينها 20 ألف منزل دمرت بالكامل. يقول الأربعيني المغربي محمد بوفوس، من منطقة مجاط بإقليم شيشاوة، لـ«العربي الجديد»: «الخيمة لم تكن ترد برد الشتاء، وهي حالياً لا تمنع حر الصيف، ونقضي يومنا خارجها بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي يضاعفها سقف الخيمة البلاستيكي. غالبية الخيام أصبحت مهترئة، ومع ارتفاع الحرارة تفاقمت المعاناة، خصوصاً لدى الأطفال وكبار السن الذين لم يعد بوسعهم التحمل. نتمنى أن يكون هذا الصيف نهاية المعاناة، فهناك من تسلموا منازل في إطار إعادة الإعمار، والكثيرون لا يزالون ينتظرون دورهم في الخيام».

يضيف: «حاولت إنهاء معاناة عائلتي باستئجار بيت في شيشاوة اعتماداً على مبلغ الدعم الشهري (نحو 250 دولاراً) الذي تقدمه الحكومة إلى متضرري الزلزال، لكني فوجئت بارتفاع الإيجارات بشكل قياسي إلى نحو ألفي درهم (200 دولار تقريباً). بات الحل الوحيد تسريع إعادة الإعمار».

بدورها، تقول فاطمة إيشو (51 سنة) المتحدرة من منطقة أمزميز، إنها كابدت معاناة مضاعفة خلال فصل الشتاء البارد، وحالياً تحاول عائلتها النوم ليلاً داخل الخيمة البلاستيكية، فلا يستطيعون بسبب درجات الحرارة المرتفعة، ويضطرون نهاراً إلى الاحتماء بالأشجار هرباً من أشعة الشمس الحارقة، توضح: «لا يمكن وصف حجم معاناة العيش في خيام تفتقر إلى أبسط مقومات مواجهة الحر، ونحاول التكيف مع الأوضاع عبر البحث عن حلول لتخفيف المعاناة. هناك من أصيبوا بضربات شمس، ومن أصيبوا بأمراض جلدية، وهناك من تعرضوا للدغات العقارب والأفاعي لوجود الخيام في منطقة جبلية».

ويقول الناشط المدني المتحدر من مدينة تارودانت، مولاي المهدي غرايبة، لـ«العربي الجديد»، إنه «منذ وقوع الزلزال الكبير، تعيش العديد من العائلات في خيام مؤقتة، وتجد أنفسها الآن في مواجهة حرارة الصيف القاسية. هذه الظروف تفاقم معاناة من أجبروا على مغادرة منازلهم، بخاصة الحوامل والأطفال. المناطق المتضررة في تارودانت والحوز وشيشاوة تتعرض سنوياً لموجات حرارة مفرطة خلال الصيف، ما يجعل السكان يبنون منازلهم بالطين لتخفيف وطأة الحر، وهو تقليد أثبت فعاليته، بينما الخيام التي لا توفر الراحة نفسها، ولا تضم مقومات العيش الأساسية، مثل المرافق الصحية ووسائل النظافة الشخصية».

يتابع غرايبة: «رغم الجهود المبذولة في إعادة الإعمار التي شارفت على إنهاء عامها الأول، فإن المعونات المخصصة للمتضررين لا تزال غير ملائمة، والخبراء ومراقبو الشأن العام يكررون تأكيد خصوصية المنطقة والمتغيرات الجغرافية التي تختلف باختلاف التضاريس، ويؤكدون ضرورة تبني حلول مستدامة تأخذ بالاعتبار هذه الخصوصية».

يأتي ذلك، في وقت أكد فيه رئيس الحكومة المغربية، عزيز أخنوش، في 15 يوليو/ تموز، أن أكثر من 56 ألف أسرة متضررة من زلزال الحوز استفادت من الدعم المخصص لإعادة بناء وتأهيل منازلها بنسبة إنجاز تبلغ 95%، وأفاد في مجلس النواب، بأن عدد رخص البناء الممنوحة للأسر المستهدفة بلغ أكثر من 53 ألف رخصة بنسبة 90% من المتضررين الذين أحصوا في كل من أقاليم الحوز، وشيشاوة، ومراكش، وتارودانت، وأزيلال، وورزازات.

ويؤكد رئيس «الائتلاف المدني من أجل الجبل» (غير حكومي)، محمد الديش، أنه «رغم الجهود المهمة التي بذلت، سواء من المجتمع المدني أو المؤسسات الحكومية والجماعات المحلية، إلا أن الأمور تسير ببطء شديد يضر بمصالح السكان ولا يراعي الحدود الدنيا لكرامتهم. المنطقة لا تزال تعاني من آثار الزلزال المدمر، ولا يزال سكان المناطق الجبلية المتضررة يجدون صعوبات كبيرة في توفير أبسط مقومات الحياة، وتعاني هذه المناطق تعثراً في عملية إعادة الإعمار والتأهيل».

ويضيف الديش لـ«العربي الجديد»: «صحيح أن توفير الاستقرار للمتضررين وإعادة الإعمار لن يتحققا في ظرف شهر أو ستة أشهر، لكن بعد ما يقارب السنة لم يُوفَّر السكن لكلّ المتضررين، كذلك إنّ الوكالة التي أعلن استحداثها لتنمية الأطلس الكبير لم تر النور إلى حد الساعة، ما يجعل مصالح وزارة الداخلية مسؤولة عن تدبير ملف إعادة الإعمار، علماً أنّ العمل يتسم بالارتباك ونقص الموارد البشرية، وعدم وضوح الرؤية في ما يخص إحصاء المتضررين، أو تقديم الدعم، وتسليم رخص إعادة الإعمار وتأهيل المساكن».

ووضعت الحكومة برنامج طوارئ لإعادة إيواء المنكوبين، والتكفل بالأسر الأكثر تضرراً عبر مساعدات مالية طارئة بقيمة 30 ألف درهم مغربي (3000 دولار)، و140 ألف درهم (13,500 دولار) تعويضاً عن المساكن التي انهارت بالكامل، و80 ألف درهم (7700 دولار) لتغطية أعمال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئياً، وأعلنت الحكومة إطلاق ورش لإعادة إعمار القرى التي دمرها الزلزال بميزانية قدرها 120 مليار درهم (11,7 مليار دولار) على مدى خمس سنوات، وهي تستهدف 4,2 ملايين شخص.

لا تقي الخيام من حرارة الصيف (فاضل سنا/ فرانس برس)

معاناة متضرري الزلزال متواصلة (فاضل سنا/ فرانس برس)

«نباشو القمامة» في شوارع مصر... رزق خطر ومنبوذ

يزداد في مصر عدد «نباشي القمامة» الذين يُفتشون في الصناديق بحثاً عن اي مواد قابلة للتدوير من اجل بيعها بصفتها وسيلة لمواجهة الفقر وصعوبة الحصول على فرص عمل دائمة نتيجة الأزمة الاقتصادية

«باشا قمامة» في القاهرة (سيمون بيركاماشي/ Getty)

الإسكندرية ـ **أحمد عبده**

تحت أشعة الشمس الحارقة في الصيف، أو في البرد القارس في الشتاء، يخوض «نباشو القمامة» غمار العمل الشاق في بحثهم اليومي عن رزق غير مؤكد في شوارع مصر وأزقتها، والذي قد يوجد في أكوام قمامة تعلو كجبال، وتحمّل في طياتها احتمالات لا تنتهي للإصابة بأمراض خطرة. يطلق اسم «نباشي القمامة» على العمال غير الرسميين الذين يفحصون النفايات المنزلية والحاويات في الشوارع والأحياء فحصاً يدوياً، أو باستخدام عربات تجرها حيوانات بغرض فرز المخلفات للحصول على مواد ذات قيمة وقابلة لإعادة الاستعمال مثل الورق والبلاستيك والخردة المعدنية من أجل بيعها وجني بعض المال. وفي الفترة الأخيرة تفاقمت ظاهرة «النباشين»، وتحوّلت في عدد من مناطق مصر وشوارعها إلى أزمة لا تنتهي بينهم وبين الوحدات المحلية في كل محافظة. وتتصاعد الاتهامات الموجهة إليهم بتشويه الوجه الحضاري للمناطق والمدن، وزيادة المخاطر البيئية والصحية التي يتعرض لها المواطنون بسبب نبشهم أكياس القمامة. ورغم أن مخاطر صحية جسيمة تتربص بـ«النباشين» بسبب طبيعة عملهم غير الصحية بين القمامة والنفايات الضارّة، والمخاطر القانونية التي تجبرهم على التخفي والهروب من رجال الشرطة، لكنهم يغامرون من أجل إطعام الأبناء.

يقول محمد السيد، أحد «نباشي القمامة» في غرب الإسكندرية لـ«العربي الجديد»: «نبدأ العمل من الساعة السادسة صباحاً وإلى المساء. نتوزع أفراداً أو مجموعات على مناطق معينة لجمع المخلفات المستعملة، ومواد النفايات التي يستغني عنها الآخرون. ويتخصص (نباشون) في مواد معينة، فينتقي بعضهم الورق والكرتون، وآخرون البلاستيك والحديد والمواد الصلبة. لا أملك خياراً آخر لإطعام أسرتي، وقد ورثت المهنة من أبي ولا أعرف غيرها، وتساعدني زوجتي وطفلي في العمل، ونستطيع بصعوبة أن نوفر قوت يومنا رغم أننا نتعرض لإصابات وأمراض خطيرة طوال الوقت».

وتقول فاطمة عبد الموجود التي تنبش القمامة في وسط الإسكندرية، لـ«العربي الجديد»: «العمل شاق، خاصة في درجات الحرارة المرتفعة، ولا بدّ خلاله من التّعامل مع الروائح الكريهة، وفرز مواد خطرة مثل زجاج مكسور أو حقن طبية مستعملة أو مواد حادة. رغم ذلك ينظر الجميع إلينا بازدراء بدلاً من توجيه الشكر إلى الدور الحيوي الذي نؤديه في الحفاظ على النظافة العامة. لماذا كل هذا التّعالي علينا في حين أننا جزء من منظومة النظافة، حتى لو بطريقة غير رسمية؟ لولا نشاطنا لكانت أكوام القمامة جبالاً في الشوارع والميادين بسبب العجز عن التعامل معها». وتطالب فاطمة الحكومة بإعادة النظر في عدم قانونية أعمال «النباشين»، مؤكدة أهمية اعتبارهم جزءاً من حلّ أزمة النظافة في مصر، وتوفير وسائل حماية كافية لهم، وتأمين صحي يكفل علاجهم في حالات المرض أو الإصابة، وذلك مقابل التزام «النباشين» بالتعليمات التنظيمية والإجراءات التي تطلبها الجهات الحكومية. في المقابل، يعتبر عضو المجلس المحلي السابق بالإسكندرية، عبد المنعم عبد العزيز، في حديثه لـ«العربي الجديد»، انتشار «النباشين» في الشوارع ظاهرة مضرّة للجميع، «فهم يجبون الشوارع بحثاً عن مخلفات صلبة ومنتجات قابلة للتدوير وإعادة الإنتاج من أجل الإفادة من بيعها، بينما يخلفون وراءهم أكواماً من أكياس القمامة الممزقة والمبعثرة على نواصي الشوارع، ومظهراً غير حضاري يترافق مع انتشار الحشرات والقوارض التي تجلب الأمراض للسكان». يضيف: «حاولت الحكومة مرات دمج النباشين في منظومة النظافة الرسمية، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرارهم على الاندماج بشروطهم وليس وفقاً لما يسمح به القانون، وذلك في ما يخص الرواتب ومواعيد العمل وأساليبه».

وشدد على ضرورة تنظيم حملات مستمرة للقضاء على ظاهرة «النباشين»، وإعادة المظهر الحضاري إلى الشوارع مع توفير أماكن عمل صحية لتخزين النفايات ومعالجتها وتوفير البنى التحتية لتنفيذ عمليات الفرز وإعادة التدوير.

ويقول المهندس أسامة الخولي، رئيس مجلس إدارة شركة النظافة بمحافظة الإسكندرية لـ«العربي الجديد»: «نسبة كبيرة من القمامة هي مخلفات صلبة يمكن الإفادة منها عبر إعادة التدوير، لكن النباشين يستحوذون عليها وينتشلون أفضل ما فيها، ثم يبقى غالباً ما يكون عديم القيمة، ما يُهدر مكاسب مالية طائلة على الحكومة، ويعيق أي استثمارات جدّية في هذا الشأن».

ويشير الخولي إلى أن المخلفات التي يجري رفعها يومياً من شوارع محافظة الإسكندرية تتراوح بين 4100 و5000 طن يُنقل جزء منها إلى المحطات الوسيطة تمهيداً لنقلها إلى المدافن الصحية بمدينة الحمام حيث تطمر بحسب المواصفات القياسية العالمية، ويدخل الجزء الثاني في مصانع التدوير وإنتاج السماد العضوي.

تكررت في مدرسة خديجة مشاهد مشابهة لما جرى في مجازر سابقة

أنشأت وزارة الصحة المستشفى الميداني في المدرسة لخدمة النازحين

تتربص المخاطر الصحية بـ«النباشين» بسبب طبيعة عملهم بين النفايات

فشلت الحكومة في دمج النباشين بمنظومة النظافة الرسمية